

# دليل دولتي



دليل مبسط لشرح بعض  
المفاهيم والمبادئ السياسية،  
مرفق بفيديوهات كرتون.

يهدف هذا الكتيب إلى تقديم  
مدخل بسيط عن مواضيع  
مشرية للاهتمام والجدل في  
سوريا ومحاولة لفتح النقاش  
حولها.

## ١ السلم الأهلي

السلم الأهلي هو مفهومٌ مرتبطٌ بالعيش المشترك والأمن الاجتماعي في المجتمعات التي تتميز بتنوعها الديني والعربي وبالتباين العميق في المواقف السياسية والاجتماعية، والتي يتطلب عيش أهلها المشترك بسلام رفض كل أشكال النزاعات أو مجرد الدعوة إليها أو التحريض عليها وتبريرها، من خلال استخدام الاختلاف كمبررٍ لصراعٍ مبني على أيدولوجيا دينية أو سياسية أو قومية.

والسلم الأهلي يعني أيضاً العمل على منع وقوع حرب أهلية في المجتمع الذي يعيش صراعاتٍ واختلافات عميقة تهدد العيش المشترك بين فئاته المختلفة. وعادةً ما يزداد الخطر على السلم الأهلي في غياب القانون والمحاسبة المرافقين للصراع المسلح والفضوى وانعدام الأمن، هذا الذي يهدد مع الوقت تماسك المجتمع ويؤثر بشكل مباشر على استقراره على كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، ويضر بمكونات النسيج الاجتماعي والعيش المشترك.



حين تنتشر الفضوى والعنف لوقتٍ طويل من الزمن يسود نمط حياةٍ جديد وخطير يتعزز فيه الاقتتال الطائفي والعربي والعشائري والثأر، ويتراعى معه انتشارُ الكتابات المسلحة التابعة للعشائر والقوى السياسية ورجال الدين وزعماء الطوائف.

ويشكل الوضع الحالي الذي تعيشه سوريا في ظل العنف المُمارس من قبل النظام والعنف المضاد من قبل الكتابات المسلحة المعارضة، وفي غياب مظاهر الدولة والمحاسبة وسيادة القانون بيئةً مثاليةً لانتشار العصابات والجريمة المنظمة والانتهازية وعدم الاكتران. وفي بيئة كهذه يصبح الخطاب الطائفي والعربي وتجريم الاختلاف مقدمةً لتبرير قتل الآخر المختلف، ويُستخدم الخطاب لحشد وتجنيد طرفٍ ضد آخر وبالتالي يتحول المجتمع إلى مجتمع منقسم ومقتتل، وتزيد فرص الحرب الأهلية كالذي حصل في بلدان مجاورة كالعراق ولبنان.

وبالرغم من شدة خطورة الوضع الميداني في سوريا وصعوبة التواصل الفعال بين السوريين، إلا أنه من الضروري العمل فوراً على ترسيخ قيم العيش المشترك، عن طريق تعزيز ونشر الأفكار الجامعة من خلال مبادرات محلية للسلم الأهلي، واستغلال كل نقاط الالتقاء لدى الفئات المتقاتلة أو المهتأة للاقتتال، والعمل وفق مخطط تدريجي على نزع بؤر التوتر والصراع وتوفير الأرضية الجامعة المشتركة.

يتطلب تعزيز السلم الأهلي كوادراً مهتأةً ومدربة من فئات المجتمع المختلفة والتي يجب أن تمثل كل الفئات الدينية والطائفية والقومية والسياسية والجغرافية في سوريا، ومن شرائح عمرية مختلفة شباباً وكباراً في السن من الرجال والنساء.

كما يجب توظيف الإعلام المتاح ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعرفة، والنقص الواقعية التي تشر الوعي حول العيش المشترك والأعمال الإيجابية وتعزز الانتماء للدولة الجامعة لكل الاختلافات. وتلعب الفعاليات الاجتماعية والوجهاء وقادة الرأي والفنانين دوراً مهماً جداً في هذه العملية، بالإضافة لمنظمات المجتمع المدني وهيئات الإغاثة والجمعيات

الخيرية. ويجب التنسيق بين كل الجهات لتعزيز ثقافة السلم الأهلي الاجتماعي داخل المجتمع السوري وترسيخ مفاهيم الحوار وتقبل الآخر بعيداً عن العنف، والتركيز على ثقافة التسامح بين أفراد المجتمع، والأهم من كل هذا العمل على إيجاد حلولٍ مؤقتةٍ لوقف الاقتتال أو تحييد المناطق المدنية والتجمعات السكانية والعمل على مبادرات وطنية توقف القتل وتطلق مبادرات للمحاسبة. مع التركيز على الدور الإعلامي في تعزيز المشاركة السياسية من خلال البرامج والحملات الإعلامية ووقف كافة الحملات والبرامج التي يمكن أن تزيد من حالة العنف والاقتتال وتحرض عليه.



## ٢ حماية النساء خلال النزاعات

في حالات الصراع المسلح واللجوء تكون النساء والأطفال عرضة لخطر الاعتداءات الجنسية، وتزيد فرصة تعرضهم لهذه الاعتداءات حين يكونون منفردين دون بقية أفراد عائلاتهم الذين يساعدون عادة بتأمين الحماية.

قد يرتكب هذه الاعتداءات حاملو السلاح أو حراس الحدود أو حراس المخيمات أو عناصر الجيش والشرطة والأمن أو حتى بعض اللاجئين من الذكور أو من يعيشون في نفس المجتمع السكني، كما ارتكبت بعض الحالات من قبل عناصر حفظ السلام أنفسهم.

وفي أغلب الأحيان لا تخبر الضحايا أحداً عن هذه الاعتداءات خوفاً من الانتقام أو وصمة العار، أو حتى لإحساسهم بعدم الأمان بعد تعرضهم للحادث. والشعور بالخوف والعار هذان سيزيدان من سوء حالة الضحايا الجسدية والنفسية الناتجة عن الاعتداء، كما وقد يلعب أفراد عائلة الضحية دوراً في تعميق المشكلة حيث يعززون فكرة العار و يلقون اللوم على الضحية نفسها.

و لأن موضوع الاعتداءات الجنسية هذا موضوع حساس، فمن المهم أن تقوم المنظمات والأفراد العاملين في مجال الإغاثة بالإضافة إلى الناشطين والناشطات، بتنظيم جلسات توعية في المخيمات وتجمعات النازحين السكانية حول كيفية العمل على منع حدوث هذه الحالات وكيفية التعامل معها في حال حدوثها.



ما هي الإجراءات الوقائية التي يمكن اتباعها لمنع التحرش والاعتداء اللذين قد تتعرض لهما النساء في حالة النزاعات:

التشجيع على تأسيس لجنة نسائية من اللاجئات أو النازحات أنفسهن ليكن بمثابة الأذن المصغية لمخاوف النساء وخاصة تلك التي تتعلق بسلامتهن، والعمل مع النساء على خلق طرق لتوفير الحماية وتحديد المخاطر المحتملة وتحديد أولئك الذين قد يشكلون مصدرًا لتلك المخاوف والمخاطر.

تواجد طبيبات نسائية وموظفات واستشارات نفسيات ونساء من الشرطة والحرس إن أمكن، ليتم تكليفهن بحماية المخيم أو المجمّع.

تأمين سكن منفصل للنساء والقاصرات الوحيدات مع إنارة جيدة، ومع مراعاة عدم تواجدهن في منطقة معزولة أو بعيدة عن مراكز الحماية والرعاية.

العمل على لم شمل العائلات في مخيم واحد في حال تواجدهم في أكثر من مخيم، وفي نفس السكن إن كانوا متواجدين في نفس المخيم أو المجمّع السكني.

التأكد من أن تتم عملية توزيع المواد الغذائية للنساء مباشرة، وليس عن طريق وسيط ذكر في حال كانت النساء وحيدات، ويفضل وجود امرأة في فريق التوزيع تتعامل مع النساء الوحيدات، فقد يتم الاعتداء عليهن مقابل الغذاء، وتلك الحالات تتكرر في مناطق النزاع.

أخذ الإحباط والحياة المملة في المخيمات والمجمعات السكنية والتي قد تنعكس على شكل أفعال عدائية عند الذكور بعين الاعتبار، وتأمين نشاطات مختلفة كالرياضة والأعمال الحرفية لتفريغ العنف والطاقة السلبية.

في حال ورود شكاوى عن تحرشات أو اعتداءات جنسية، فمن المفروض متابعة هذه الشكاوى بشكل فوري وجدي مع الاطمئنان على مقدمات الشكاوى بشكل دوري.

كما من الممكن عقد جلسات توعية حول هذه القضايا للنساء والرجال في المخيمات لتساعد هذا المجتمع على التعامل بشكل أفضل مع التاجيات من العنف والتوقف عن إلقاء اللوم عليهن، فبعدم صمتنا عن الجريمة نساعد في حماية النساء والبنات من أخطار محتملة.

كيف لنا أن نتعامل مع حالات التحرش والاعتداءات الجنسية (يفضل طبعاً وجود مختصين) في حال حدوثها:

من الضروري أن يكون الشخص الذي يتعامل مع الحالة من نفس جنس الضحية، أي امرأة في حال كانت الضحية امرأة.

ضرورة إجراء فحص طبي للتأكد من سلامة الضحية مع شرح الحالة الطبية بالتفصيل.

توثيق الحالة وإعلام الضحية بعملية التوثيق وشرح أهميتها مع ضمان سرية المعلومات.

تشجيع الضحية على اتخاذ إجراءات قانونية والتقدم بشكاوى لضمان عدم وقوع هذا النوع من الحوادث مستقبلاً، لكن القرار النهائي للقيام بإجراء كهذا هو من حق الضحية، وفي حال القبول قد يتطلب الموضوع تقرير طبيب شرعي حسب إجراءات المنطقة التي وقعت فيها الحادثة.

في حال توفر استشارية نفسية أو عاملة اجتماعية مؤهلة، فمن الضروري أن تقابل الضحية وتتابع حالتها بشكل دوري.

من الضروري القيام بمتابعة طبية في حالة الاعتداء مع ضمان سريتها.

عند مقابلة ضحية عنفٍ جسدي أو اعتداء يجب مراعاة ما يلي:

الاستماع للضحية بشكل جيد وعدم مقاطعتها أثناء الحديث، ومن الممكن استخدام لغة الجسد كالإيماء بالرأس كدليل على الاصغاء أو قول «نعم» أو «فهمت»، وهنا من الممكن أيضاً أن تقدم موجزاً صغيراً عما قالته الضحية.

قد تسبب حالة الصدمة اضطراباً عند الضحية وتفاوتاً في تقدير الوقت والتاريخ وترتيب الأحداث، وهذا من الطبيعي حدوثه.

تقديم الدعم الممكن للتخفيف من حالة الصدمة لدى الضحية وشعورها بالعار والخجل والخوف، وعرض المساعدة عند الضرورة.

قد تعاني الضحية من حالات صداع واضطراب في النوم وخوف شديد وتقلصات جسدية لاحقاً، لذلك من المهم شرح ذلك للضحية وإخبارها أن هذه الأعراض هي نتيجة الحادث وأنها ستتلاشى بالتدرج مع الوقت والعلاج.

محاولة إقناع الضحية أن لا ذنب لها بما جرى، وإظهار الاحترام لها فلا نلقي اللوم عليها وتتعامل معها بشكل ودي مع عدم إطلاق الأحكام مما يساعد في عملية الشفاء.

و نعود لنؤكد على السرية، وهي عدم إنشاء المعلومات إلا في حال الحصول على الموافقة التامة من الضحية على مشاركة المعلومات مع جهة ثانية، فالحديث عن تجارب الآخرين قد يسبب الأذى لهم وقد يتسبب بالمخاطر، ولكن قد يكون من الضروري في بعض الحالات إخبار الآخرين عن وضع حادث معين مرتبط بسلامة الضحية إن كانت معرضة لخطر مباشر بسبب الحادث الذي تعرضت له.



### ٣ العدالة الانتقالية

لكلّ منا الحقّ بالعيش الكريم وهذا الحقّ يحميه القانون عادةً، فكلّ دولة مسؤولة عن حماية حقوق مواطنيها. لكن عندما تفشل الدولة في مسؤولياتها قد يحاول المواطنون استعادة حقوقهم المسلوقة و يثورون ضد دولتهم. قد تصغي بعض الحكومات لمطالب شعوبها بينما تنتهك أخرى حقوق شعوبها وتشنّ حرباً ضدهم ممارسةً القتل والتخريب والتعذيب، مما يدفع بعض الناس لمحاولة استرجاع حقوقهم بأيديهم فيلجؤون أيضاً لوسائل ماثلة.

ومع الوقت، تتداخل المسائل بعضها ببعض وينشر القتل والتعذيب والاختفاء وجرائم الحرب. ومنّ حقنا كشعب أن نعرف أسماء الضحايا وكيفية موتهم، ومصير المختفين في الأحداث، والمسؤولين عن جرائم الحرب، ومن الذي قام بالتعذيب ومن أصدر الأوامر ونفذها. كما من حق الضحايا وذويهم الحصول على تعويض ماديّ ومعنويّ، و من واجبنا أن نذكر ونروي قصص الذين قضاوا في تلك الأحداث.

علينا ألا ننسى ما حصل وما يحصل في سوريا كي نضمن ألا يتكرر هذا مستقبلًا، ولنضمن ذلك هنالك مجموعة من الإجراءات للتوصل للحقيقة أولاً ولضمان العدالة ومحاسبة المجرمين ثانياً، وكي لا نتجرّ وراء الانتقام وندمر ما تبقى من بلدنا وتحلّي بالتسامح ثالثاً.

هذه الإجراءات تسمى بالعدالة الانتقالية.

**العدالة الانتقالية هي الجسر الذي يصل بين ضفتي النهر وسط العاصفة، و لبناء هذا الجسر، هناك مجموعة من الأساسات التي يجب توافرها:**

### لجان الحقيقة

وهي لجانٌ تتشكل من أفراد مستقلين لا علاقة لهم بالنظام أو المعارضة، مهمتها توثيق الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت وحقيقتها، وكشف المتورطين بالمجازر والمذابح والقتل أياً كانت هويتهم، بالإضافة لأسباب تورطهم ودوافعهم، للتمهيد لمحاسبتهم مستقبلاً.

### الملاحقات القضائية

بعد أن تكشف لجان الحقيقة الجناة والمتورطين، لا بد من ملاحقتهم قضائياً سواءً عن طريق محاكم وطنية أو محاكم دولية أو محاكم مشتركة - أي محاكم وطنية تحت إشراف الأمم المتحدة - ومحاسبتهم على ما ارتكبه من جرائم بطرق نزيهة وعادلة.

### جبر الضرر

هو تعويض المواطنين سواءً مادياً عن الأضرار التي لحقت بهم خلال عمليات القمع، كإعادة إعمار البيوت المهدامة والتعويض عن الأملاك المنهوبة وبناء المشافي... الخ، أو معنوياً بإحياء ذكرى الشهداء والضحايا وإنشاء متاحف لذكراهم.

### إصلاح المؤسسات

هو إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وخصوصاً المؤسسات التي تورطت بالعنف ومارست القتل والتعذيب مثل وزارة الدفاع والداخلية والمخابرات، حتى لا يتكرر هذا العنف ولضمان عدم خضوع الدولة لمجموعة معينة من الناس، كما يعني تخليص مؤسسات الدولة من الرشوة والفساد.

### التسامح والغفران

تورط الكثير من المواطنين في أعمال العنف والخزوا نحو أفعال انتقامية، ولضمان توقف العنف والتوجه نحو إعمار سوريا علينا أن نسامح ونبدأ صفحة جديدة، فالذين لم تثلوث أيديهم بالدماء يجب أن يُنحوا فرصة جديدة بعد الاعتراف بما اقترفوه وطب الغفران، و يمكن لهؤلاء أن يرووا قصصهم على شاشة التلفزيون أو على الراديو أو حتى في الأماكن العامة و يطلبوا من الشعب أن يسامحهم.

يمكن تشبيه العدالة الانتقالية بالمصالحات التي كانت تتم في أحياء سوريا القديمة عند حدوث مشكلة ما، حيث يتدخل طرف

ثالث لا علاقة له بالطرفين المتنازعين محاولاً حل الخلاف ومحاسبة المذنب بهدف إعادة الصفاء إلى الحي وطوي الماضي للمضي قدماً. لكن العدالة ليست مجرد مسامحة غير مشروطة، بل هي المحاسبة والتسامح الذين ينقلاننا من عنف الماضي وألمه إلى مستقبل جديد نتعلم فيه من أخطائنا حتى لا تتكرر المأساة.

### ٤ الحكومة الانتقالية

يُعدّ التغيير من أصعب التحديات التي نواجهها في حياتنا، فحتى التغيير البسيط كالانتقال من منزل لآخر قد يشعرا بنوع من الضياع والخوف من القادم والمجهول. وبالتالي فإن صعوبة التغيير ستكون مضاعفة وأكثر تعقيداً حين نقرر تغيير نظام الحكم بعد عهد طويل من الظلم والظغيان.

و حين يشعر النظام بدنو نهايته يعمل على توقيض أسس الدولة وتدميرها، فيعطل المؤسسات ويدفع موظفيها للتورط بأعمال العنف، أو يوهم المواطنين أن هذه المؤسسات هي التي تقوم بمهاجمتهم وقتلهم ويحرص على نشر الفوضى وبث الخوف في نفوس الناس. وكل هذا ليشعر الناس أن ضريبة الثورة هو غياب الدولة. وهكذا تتحول الحكومة إلى حكومة معطلة شكلية فاقدة لشرعيتها كالنظام تماماً. لذا قد يتم اللجوء إلى إيجاد حكومة بديلة عن حكومة النظام، وهي ما تسمى بالحكومة الانتقالية.

من الممكن تشكيل الحكومة الانتقالية قبل سقوط النظام لتكون مهمتها إلغاء شرعية حكومته، وتشكيل البديل المؤقت عنه لتسيير شؤون المواطنين وضمان حكم القانون في الدولة والأماكن الخاضعة لسيطرتها.

وفي أغلب الأحيان، يتم تشكيل الحكومة الانتقالية بعد سقوط النظام أو أثناءه لضمان عدم انتشار الفوضى، ولتسيير شؤون البلد حين إجراء انتخابات نيابية أو رئاسية وتشكيل حكومة مستقرة نوعاً ما، وبالتالي تمهد للانتقال التدريجي للسلطة وتسليمها لنظام الحكم الجديد الذي يقرره الشعب.

كما يكون من مهامها طمأنة المجتمع الدولي لوجود قوة سياسية قادرة على استلام الحكم في البلد وتمثيله في المحافل الدولية.

وهنا تنتهي صلاحيات الحكومة الجديدة وتكون قد قامت بدورها بالتمهيد للانتقال الدولة من مرحلة لأخرى.

وهنا تتجلى أهمية الحكومة الانتقالية في سوريا بتمثيل التغيير الذي نبتغيه، فيجب ألا يتم تشكيلها كيفما اتفق فقط لأنها مرحلية ولن تدمر لفترة طويلة، لأن طريقة وشكل انتقال الحكم والتحول في الدولة لا تقل أهمية عن التغيير المنشود، وكي لا يضطر الشعب لإسقاط الحكومة الانتقالية بعد إسقاط النظام، يجب أن تنال الأخيرة على

موافقة الشعب وتضم ممثلين عن جميع أطرافه قادرين على تحمل مسؤوليات هذه المرحلة الدقيقة والهامة جداً لجميع السوريين.

ومن المهم إدراك طبيعة مهام هذه الحكومة، فليس من مهامها تلبية وبلورة مطالب الشعب بتطبيق خطوات عملية مباشرة، إنما من مهامها تأمين البيئة الملائمة للبدء بالخطوات التطبيقية على كافة المجالات.

## ٥ حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي جملة من المعايير الأساسية التي تهدف إلى أن يعيش الناس بكرامة كبشر. وتمتد جذورها في كل مكان من العالم، والأساس الذي تقوم عليه حقوق الإنسان، كاحترام حياة الإنسان وكرامته، موجود في أغلب الديانات والفلسفات.

ولحقوق الإنسان خصائص أهمها أن الحقوق لا تُشتري ولا تُكتسب ولا تُورث، أي أنها ملك كل الناس لأنهم بشر.. فحقوق الإنسان «متأصلة» في كل فرد. كما أن هذه الحقوق واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي. وابتعاد كل الناس ولدوا أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق فحقوق الإنسان «عالمية».

ولا يمكن انتزاع حقوق الإنسان؛ وليس من حق أي كان سواء مجموعات أو حكومات أو أفراد أن يحرم شخصاً من حقوقه/ا حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده/ا، أو عندما تنتهك تلك القوانين.. فحقوق الإنسان ثابتة «وغير قابلة للتصرف» و«غير قابلة للتجزئة».

يمكن تصنيف الحقوق إلى ثلاث فئات:

الجيل الأول من الحقوق      الجيل الثاني من الحقوق      الجيل الثالث من الحقوق

الجيل الأول من الحقوق	الجيل الثاني من الحقوق	الجيل الثالث من الحقوق
الحقوق المدنية والسياسية وهي مرتبطة بالحرريات، وتشمل الحقوق التالية: الحق في الحياة والحرية والأمن؛ وعدم التعرض للتعذيب والتحرير من العبودية؛ المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والتفكير والضمير والدين؛ وحرية الاشتراك في الجمعيات وحرية التجمع.	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهي مرتبطة بالأمن وتشمل: العمل والتعليم والمستوى اللائق للمعيشة؛ والأكل والمأوى والرعاية الصحية.	الحقوق البيئية والثقافية والتنمية وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير؛ والحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية.



ولنشرح أكثر عن حقوق الإنسان يجب أن نتكلم عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو جملة من المبادئ المقبولة على أوسع نطاق في العالم.. وقد اعتمده الأمم المتحدة بالإجماع في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨ (على الرغم من امتناع ثمان دول عن التصويت).

وينص الإعلان على أن تتعهد الحكومات بتأييد حقوق معينة، ليس فقط بالنسبة لمواطنيها، بل أيضاً بالنسبة لأشخاص في بلدان أخرى. وبعبارة أخرى، فإن الحدود الوطنية لا تمثّل عائقاً أمام مساعدة الآخرين على التمتع بحقوقهم.

وعلى الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الذي أوحى بالجزء الأكبر من القانون الدولي لحقوق الإنسان، إلا أنه لا يمثل بحد ذاته وثيقة لها قوة القانون لكنه يتمتع بقوة كبيرة في أوساط الرأي العام العالمي.

وقد تُرجمت مبادئ الإعلان إلى مبادئ لها قوة قانونية حين تمت إضافة بنود من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعهدت الحكومات التي صادقت على هذين العهدين بأن تَسَنّ في بلدانها قوانين لحماية تلك الحقوق. وبعض البلدان مثل سوريا وقعت الاتفاقيات لكن حكوماتها بقيت تنتهك أغلب حقوق مواطنيها بما فيها حق الحياة.



## ٦ المواطنة

المواطنة هي التطبيق الذي يتكون من مكونات مختلفة، لكن عندما تترجم معاً تنتج نكهة لذيذة. وفي كل دولة مواطنون لهم عادات وتقاليد وينتمون لأديان وطوائف وأصول مختلفة، ولكي تتقدم الدولة يجب أن تتعايش هذه المجموعات مع بعضها البعض متحابين، والمواطنة هي ما ينظم ويخاط العادات المختلفة لينتج البلد بنكهة مميزة تجمع كل الطعمات.

والمواطنة تعني أن لكل مواطن حقوقاً وواجبات، والجميع متساوون بالحقوق والواجبات، ولا تمييز بينهم على أساس الأصل أو على أساس الدين أو الطائفة أو العائلة أو على أساس الوضع المادي أو الانتماء السياسي أو الفكري.

و كي يكون مفهوم المواطنة حقيقياً لا بد أن يقوم المواطن بدور فعال، فيساهم بإدارة البلد ويشارك بوضع ومراقبة القوانين وتنفيذها. وهكذا يكون المواطن الفعال هو من يكثر لمصلحة البلد ويشارك بتطويرها. فعامل التنظيمات حين يقوم بعمله على أكمل وجه يكون مواطناً فعالاً، والمحاسبة حين تدقق في حسابات العمل دون أن تختلس تكون أيضاً مواطنة فعالة، والصحفية حين تنتقد الفساد والأخطاء فهي مواطنة فعالة وهلم جراً.

المواطنة هي التطبيق الذي يجمع كل مكونات المجتمع كي نحصل على وطن، لكن بغياها ستكون الطبخة فاسدة بطعم كره، والأشبع أننا حينها سنتناول نفس الطبخة كل مرة وكل سنة ولأبد....

وتقوم المواطنة على ثلاثة أسس:

**الأساس الأول هو المساواة،** والمساواة هي كالماء أو الزيت في أي طبق، لا يمكن تحضيره بدونهما، والمساواة تعني أنه لكل مواطن نفس الفرصة في التعلم، العمل بالمهنة أو الوظيفة التي يريد دون واسطة أو محسوبيات، والكل متساو أمام القضاء دون رشوى وفساد، وأن يكون لدينا القدرة لنحاسب أي مسؤول في الدولة من مرتشين أو فاسدين، وأن تتوفر لنا القدرة للوصول للمعلومات اللازمة لمحاسبة هؤلاء.

**الأساس الثاني هو الحرية،**

والحرية كصنف الطبخة، لا يمكن لنا أن نطبخ نفس الصنف كل مرة، وهي أن يكون المواطن حراً يؤمن بأي معتقد أو فكر، ويستطيع ممارسة أي من شعائر الدين الذي يؤمن فيه دون حدود أو قيود تنتقله بأي مكان داخل البلد أو خارجه، أي لا يمكن لأحد منعه من السفر مثلاً أو حرمانه من جواز سفر، وأنه يستطيع التعبير والنقاش بحرية مع أي كان من أهل بلده بخصوص أي مشكلة من مشاكل

البلد ومستقبل بلده. وحرية تأييد أو رفض أي قضية أو موقف سياسي، حتى لو كان الاعتراض ضد الحكومة أو الرئيس أو مجلس الشعب، وأن يكون حراً بالمشاركة بالمؤتمرات واللقاءات سواء ذات الطابع السياسي أو غيرها.

**الأساس الثالث هو المشاركة،**

والتي تشبه الملح والبهارات في الطبخة، فبدونها لا يكون للطبخ طعم، وتعني أن يشارك المواطن بصنع سياسات البلد الداخلية والخارجية ووضع الدستور والقوانين والضغط على الدولة بالمظاهرات السلمية التي تضغط على الحكومة أو المسؤولين ليجيروا

سياستهم، أو برامجهم أو قراراتهم، وأن يكون لديه القدرة ليشترك بالانتخابات العامة بكل أشكالها، وتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات وأي تنظيم يعمل لخدمة المجتمع أو بعض أفراد، أو أن يكون عضواً بأحزاب وتجمعات، وله قدرة المشاركة بترشيح نفسه للانتخابات العامة بكل أشكالها بما فيها الرئاسة.

## ٧ المشاركة السياسية للنساء

المشاركة السياسية مصطلح مُداول كثيراً مؤخراً.. والمشاركة السياسية تعني مشاركة عدد كبير من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، وهي المساهمة التي يقوم فيها المواطنون بعملية صنع القرار الحكومي. وحين نقول مواطنين، نعني الرجال والنساء بالتساوي، لكن بكثير من الأوقات يتم تجاهل دور المرأة بالمشاركة السياسية واقتصاؤها عنها.

والمشاركة السياسية للمرأة تعني تعزيز دورها بضمغان مساهمتها في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها وبأن تمتلك القدرة على اختيار وانتخاب القادة السياسيين وأن تكون واحدة منهم.

من الضروري جداً أن يكون للمرأة تمثيلها السياسي فهي بالمقابل تمثل شريحة يجب أن يكون لها حقوقها الاجتماعية والثقافية وأن تأخذ حيزاً من الاهتمام.

فاختلاف المرأة البيولوجي عن الرجل يقضي النظر في احتياجات خاصة، كالصحة الإيجابية، بالإضافة إلى الحقوق الأخرى كحقها في التعلم والحصول على فرص عمل متساوية، وحقها في السكن ومنح جنسيتها لأولادها وغيرها من الحقوق التي يمكن للمرأة أن تطالب بها بشكل أفضل إن كانت مثثلة سياسياً في أماكن صنع القرار وبالتالي تؤثر على سياسة الدولة واحكم في بلدها.

ولضمان وتعزيز تواجد المرأة في العملية السياسية يجب تطوير مشاركة المرأة في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية المختلفة، وفي منظمات المجتمع المدني التي تهتم بقضايا المجتمع المختلفة، بالإضافة لوجود دستور يضمن حقوقها ومساواتها الكاملة مع الرجل، أي مواظنتها الكاملة من دون نقص. وبالتالي

وجود قوانين تضمن حقوق المرأة وحراباتها. وقد يتطلب هذا استخدام الكوتا أو «الحصة» (وهي اجراء مؤقت يضمن تخصيص عدد محدد أو نسبة محددة من المقاعد للنساء في الأحزاب أو البرلمان أو المجالس المحلية.. الخ) لضمان مشاركة النساء، وهذا ما يسمى بالتمييز الإيجابي كحالة من تمكين المرأة سياسياً لتصل بشكل تلقائي مع الوقت والعمل لتصبح هذه الحالة الطبيعية، وفي كثير من البلدان طبقت الكوتا كالسويد مثلاً، والتي عملت بها منذ ربع قرن تقريباً وتحولت مع الوقت والتطبيق لشيء تلقائي، واليوم بدل أن يكون مبنياً على التمييز الإيجابي، أصبحت النساء كفوئات للعمل السياسي، ويتم انتخابهن دون التفكير بموضوع الكوتا، وقد أثبتت التجربة أن وجود النساء في أماكن صنع القرار هو الحل لدمج قوانين عادلة للنساء.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية مرهونة بظروف المجتمع ودرجة المشاركة التي تكون مرتبطة عادةً بالقدار الذي يتمتع فيه المجتمع من حرية وديمقراطية على المستوى السياسي والحريات الاجتماعية لممارسة هذا الدور. أي لا يمكننا الحديث عن الحريات السياسية بعزل عن الحريات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة، وبالعموم كي نهض بأي مجتمع يجب أن يشارك كل أفراد من رجال ونساء بعملية بنائه وهذا ما يمنع أن يقع العبء على نوع اجتماعي واحد (كالرجل) واستثناء الآخر الذي يؤدي فيما بعد لتأخره وتطور البلد. ومشاركة النساء هي دليل على الفاعلية التي يتمتع فيها أفراد المجتمع بدون التمييز بينهم على أي أساس من الأسس.

## ٨ الدستور

الدستور هو قانون يحدد القواعد المهمة للدولة وشكلها كجمهورية أو ملكية وشكل الحكم من رئاسي أو برلماني. وينظم حقوق الناس والمؤسسات الخاصة و العامة وكيفية تنظيم هذه الحقوق وحمايتها وعلاقة السلطات الثلاثة (القضائية والتشريعية والتنفيذية) ببعضها وضمان فصلها.

ولأن الدستور هو الأب الشرعي للبلد، فالتحضير للدستور يحتاج لجمعية تأسيسية زينة ومثلة لكل أطراف ومكونات الدولة والمجتمع، قائمة على الخبرات والكفاءات، مهمتها صياغة مسودة الدستور ثم يقر الشعب مصير المسودة بطرق مختلفة أهمها الاستفتاء الدستوري. وعادة يتم تشكيل محكمة دستورية مهمتها النظر والبث بالقوانين والتشريعات والممارسات التي تتعارض مع الدستور.

ومن هنا تتجلى أهمية اختيار من يمثلنا في الدولة ومجلس الشعب، ومشاركتنا جميعاً بالاستفتاء على الدستور كي نضمن أن يكون دستورنا هو الذي يحميننا.

## لنرّ معاً الدساتير اللي وضعت في سوريا:

أول مشروع دستور كان عام ١٩٢٠ لكنه بقي مشروغاً ولم يصبح دستوراً وفي عام ١٩٣٠ أعلن المفوض السامي في وقتها دستوراً مكوناً من ١١٦ مادة، وفي نفس الوقت أعلن دساتير لبنان والاسكندرونه ومنطقة العلويين وجبل الدروز وتم تعطيله عام ١٩٣٩.

في عام ١٩٤٣ قرر المجلس النيابي إعادة العمل بدستور ١٩٣٠ بعد إلغاء المادة ١١٦ (التي تعطي صلاحيات لسلطة الانتداب) وإدخال منطقة العلويين وجبل الدروز في الدولة السورية. ومن أهم النقاط التي تضمنها الدستور: مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدون تجديد إلا بعد انقضاء خمس سنوات على رئاسته. ثم أقتع شكري القوتلي البرلمان بتعديل الفقرة هذه كي يترشح من جديد لدورة رئاسية جديدة عام ١٩٤٨، ومن وقتها بدأ عهد التعديلات الدستورية بما يتناسب مع الرغبات الرئاسية. وتم العمل بهذا الدستور حتى ١٩٤٩ حين انقلب حسني الزعيم عسكرياً على الحكم المدني برئاسة القوتلي وعُلق العمل بالدستور

## دستور ١٩٥٠

كانت المسودة تتألف من ١٧٧ مادة بقي منها ١٦٦ مادة في الدستور. وأكثر المواضيع التي احتدم النقاش عليها كانت موضوع إعلان الإسلام دين الدولة أو دين رئيس الدولة وانتهى الأمر بكونه دين رئيس الدولة. وأيضاً موضوع إدراج مادة تنص على وقوف الجيش على الحياد دون التدخل في الحياة السياسية والذي لم يتم الاتفاق عليها.

## دستور ١٩٥٢

بعد الانقلاب الثاني لأديب الشيشكلي، أصدر دستوراً جديداً على الطريقة الأميركية ألغى فيه منصب رئيس الوزراء وأصبح الوزراء مسؤولين أمام رئيس الجمهورية، وبموجب دستور الشيشكلي (الذي طُبّق لمدة ستة أشهر لا غير) يُنتخب الرئيس من الشعب ويعتبر رئيساً للوزارة، ويعين الوزراء بدلاً من البرلمان، وبالمقابل تمّ تخصيص البرلمان من الحل وأصبح محتكراً للتشريع ورفيقاً على الحكومة.

## دساتير البعث المؤقتة:

كانت أولى قرارات ما سمي بـ «مجلس قيادة الثورة» عام ١٩٦٤ إصدار دستور مؤقت للبلاد، ثم إصدار دستور ثانٍ عام ١٩٦٩، أما الدستور المؤقت الثالث فأصدره المجلس عام ١٩٧١ بعد وصول حافظ الأسد إلى السلطة واستمرّ حتى ١٩٧٣.

## دستور ١٩٧٣

وهو دستور حزب البعث القائد للدولة والمجتمع ونصّ على أن الرئيس يجب أن يكون «عربياً سورياً» باستبعاد باقي مكونات الشعب، وأن رئيس الجمهورية يُرشح من قبل القيادة القطرية البعثية للاستفتاء دون وجود أي مرشح آخر، ومع قانون الطوارئ في سوريا المعلن منذ ١٩٦٣، عُظِّلت الحريات العامة الواردة في الدستور.

أما صلاحيات رئيس الجمهورية فكانت شبه مطلقة. وتم تعديل هذا الدستور مرتين، المرة الأولى عام ١٩٨١ لتغيير شكل علم البلاد والمرة الثانية عام ٢٠٠٠ لتخفيض عمر المرشح للرئاسة لتمكين بشار الأسد من الترشح للمنصب خلفاً لوالده. ورغم كون الدستور هذا أسوأ دستور سوري، إلا أنه كان أطول الدساتير عمراً حيث بلغ عمره ٣٩ عامًا.

أما دستور سوريا الحالي فقد صدر عام ٢٠١٢ في ظل بشار الأسد الذي قاطعت الاستفتاء عليه شريحة واسعة من السوريين الذي منح أيضاً سلطاتٍ شبه مطلقة للرئيس.

فالقاعدة بسيطة .. الشعب هو مصدر الدستور .. والدستور هو مصدر التشريع.

هي شكل من أشكال الحكم السياسي قائم على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية، والنوع الشائع منها، (ألا وهو الديمقراطية الليبرالية أو الحرة) تؤكد على حماية حقوق الأقليات والأفراد من خلال قوانين خاصة في الدستور. وتستخدم الديمقراطية أحيانا لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطية، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع. والديمقراطية بهذا المعنى الأوسع هي نظام اجتماعي يشير إلى ثقافة سياسية وأخلاقية معينة تتجلى فيها ضرورة تداول السلطة سلمياً وبصورة دورية.

وقد تتعارض مصالح الأكثرية في بعض الأحيان مع مصالح الأقليات والأفراد بشكل عام، ولذلك لا بد من تحقيق توازن يمتد ليشمل التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبين المناطق والقبائل والأعراق (ومن هنا جاءت فكرة اللامركزية)، وبين السلطات الدينية والدنيوية (ومن هنا جاءت فكرة العلمانية).



وللديمقراطية مبادئ لتحكيم حكم الأكثرية والمحافظة على الاستقرار والسلم الأهلي ومنها:

#### ▲ مبدأ فصل السلطات:

فصل السلطات الثلاث التنفيذية (التي تمثلها الحكومة) والتشريعية (كمجلس الشعب) والقضائية (القضاة والمحاكم) عن بعضها وتمتعها باستقلالية تمكنها من القيام بدور رقابي وشفاف على بعضها.

#### ▲ مبدأ التمثيل و الانتخاب:

يضمن لكل فرد في المجتمع حق الترشح للانتخابات بكل أشكالها وحق التصويت بحرية وسرية ومن دون تبعات.

#### ▽ حكومة الظل:

والتي تضم أعضاء من الأحزاب المعارضة للحزب الموجود بالسلطة لضمان الرقابة على الحكومة وانتقادها.

#### ▽ سيادة القانون:

والتي تعني أن القانون يملك الكلمة العليا فوق الجميع والجميع متساوون أمام القانون.

#### △ اللامركزية:

التي تضمن التوازن بين المناطق والشرائح والفئات المختلفة في الدولة.

#### ▲ مبدأ تداول السلطات سلمياً:

والذي يتيح الفرصة لتجدد الدولة والمجتمع ويعزز المواطنة الفعالة ودور الأحزاب في المجتمع.

#### للحكم الديمقراطي شكلاّن:

##### الديمقراطية المباشرة:

ومارس فيها المواطنون سلطة صنع القرار من دون وسطاء ويصوت الشعب فيها على قرارات الحكومة مثل المصادقة على القوانين أو رفضها. وأقرب دولة إلى هذا النظام هي سويسرا.

##### الديمقراطية النيابية:

يصوص فيها أفراد الشعب على اختيار أعضاء الحكومة الذين بدورهم يتخذون القرارات التي تتفق مع مصالح الناخبين.

#### أما الديمقراطية فتقسم لنوعين:

ديمقراطيات ليبرالية (أو حرة): وتكون فيها السلطة الحاكمة خاضعة لسلطة القانون ومبدأ فصل السلطات، وفيها يضمن دستور الدولة للمواطنين (وبالتالي للأقليات أيضاً) حقوقاً لا يمكن انتهاكها.

ديمقراطية غير ليبرالية (غير حرة): ولا توجد فيها حدود تحد من سلطات النواب المنتخبين، فيحكمون كيفما شاؤوا حسب اللوائح القانونية الوطنية.



## ١٠ ما هي الفدرالية؟

الفدرالية هي شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستورياً بين حكومة مركزية (أو اتحادية) ووحدات حكومية أصغر (فلنسميها المحافظات)، بحيث تكون الحكومة المركزية والمحافظات معتمدة إحداهما على الأخرى ويتقاسمون السيادة في الدولة. وتكون هذه المحافظات بمثابة وحدات دستورية لكل منها نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ويكون وضع الحكم الذاتي للمحافظة منصوص عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية.

ومن الدول الفدرالية: العراق والسودان والإمارات والمليزيا وباكستان وسويسرا وأستراليا.

التمييز بين الدولة الفدرالية والدولة الأحادية ليس بالأمر البسيط. فالدولة الأحادية قد تشبه الفدرالية في البنية الإدارية، لكن مدى استقلال المحافظات بالدولة الفدرالية يكون أكبر وأرسخ في الدستور كما ذكرنا.

والفدرالية بشكل عام توفر نظاماً دستورياً قوياً تستند عليه التعددية الديمقراطية والتي تعزز بدورها الديمقراطية النيابية عبر توفير مواطنة مزدوجة في مجتمع جمهوري. وهذا ما يمكنها من الحد من قدرة الدولة على انتهاك الحقوق.

وعادة تحدد العمليات القانونية لصنع القرار في الأنظمة الفدرالية من سرعة الحكومة على التصرف.

تساعد الفدرالية في عدة أماكن على تأمين الديمقراطية وحقوق الإنسان. لأن المحافظات الصغيرة تمكن الأفراد من الاشتراك بشكل مباشر في حكومة مركزية ومصغرة.

إن قدرة النظام الفدرالي على حماية الحريات المدنية ما زالت محل جدل، إذ غالباً ما يكون هناك خلط بين حقوق الفرد وحقوق الدولة. ففي أستراليا على سبيل المثال يعود سبب العديد من الخلافات داخل حكومة البلاد خلال العقود الأخيرة إلى تدخل السلطات المركزية لحماية حقوق الأقليات، وهو ما استدعى وضع القيود على صلاحيات الحكومات المحلية. ومن الضروري تفادي الخلط بين القيود التي تفرضها المرجعية القضائية وبين الفدرالية نفسها.

ولبعض الولايات الأمريكية تاريخٌ مظلم في مجال حجب الحريات المدنية عن المجموعات العرقية وعن النساء والمجموعات الأخرى من ناحية، ومن ناحية أخرى وفّرت القوانين والدساتير في بعض الولايات الأخرى حمايةً لمثل تلك المجموعات بتشريعات تفوقت على ما ورد في نصوص الدستور الأمريكي أو لائحة الحقوق الأمريكية التابعة له.

ومن الملامح الأساسية للفدرالية لتوزيع السلطات، والنتيجة الرئيسية لتقسيم السلطات تتمثل في عدم قدرة أي من الحكومتين (المركزية والمحافظات) على غمسة نفس القدر من السلطة التي كانت ستمارسها في ظل دولة موحدة غير فدرالية.

الدستور في النظام الفدرالي هو السلطة العليا التي تستقي منها الدولة سلطاتها. وأهم ما فيها هو ضرورة وجود قضاء مستقل لإبطال أي قانون لا يتماشى مع الدستور. والشرعية هي التي تعيق الفدرالية، إذ ينبغي أن يكون الدستور «صارماً» وغير «فضفاض» ويجب أن تكون القوانين الواردة في الدستور المذكور غير قابلة للتغيير إلا من قبل سلطة أعلى أو هيئات تشريعية.

عادة ما تكون الفدرالية خياراً ملائماً للبلدان الكبيرة والتي تتمتع بالغنى واختلاف الموارد المحلية كما هي الحال في أستراليا وروسيا والولايات المتحدة. لكن بالمقابل تكونت فدراليات في بلدان أخرى تحت حكم الأمر الواقع كإسبانيا والصين.

وبالنتيجة، الأساس دائماً هو الدستور واستقلال السلطة القضائية والمواطنة لأنها مفاتيح الدولة الناجحة بغض النظر إن كانت اتحادية أو فدرالية.



## ١١ الانتخابات

الانتخابات هي أداة تعكس إرادة الناس في ملء المقاعد في السلطة التنفيذية والحكم المحلي والإقليمي. وتستخدم في كثير من الأماكن في القطاع الخاص ومنظمات الأعمال من النوادي والجمعيات الطوعية والشركات. وهي عكس القرعة التي تقوم على الصدفة.

مهما كان تصميم نظام الحكم جيداً، لا يمكن اعتباره ديمقراطياً إلا إذا كان المسؤولون الذين يقودون نظام الحكم ذاك منتخبين بحرية من قبل المواطنين، وبطريقة تُعتبر حرة ومنصفة للجميع. قد تختلف آليات الانتخابات بين بلد وآخر، ولكن الأمور الجوهرية تبقى واحدة لكل المجتمعات الديمقراطية، وهي: تمكن كل المواطنين ذوي الأهلية من الاقتراع، وحماية الناس من ممارسة أي نفوذ عليهم لدى ممارستهم حق الاقتراع، وفرز وعد الأصوات بطريقة تتسم بالصرامة والصدق. وبما أن عملية التصويت تتعرض دائماً، وعلى نطاق واسع، لأخطاء، وربما لتزوير، ينبغي بذل ما يمكن من الجهود لتحاشي حصول ذلك قدر الإمكان من خلال مراقبة الانتخابات من قبل جهة حيادية ونزيهة.

الانتخابات عموماً هي أحد مكونات عملية أكبر اسمها العملية الانتخابية وللعملية الانتخابية مقومات أهمها:

الإطار التشريعي المنظم للانتخابات.  
مثل القانون الانتخابي.

نوع النظام الانتخابي  
فردى أو قائمة.

حقّ الاقتراع  
الشروط الواجب توفرها بالمقترع مثل العمر والجنسية والإقامة.

سجلّ الناخبين  
لمراقبة العملية الانتخابية.

القواعد المنظمة للأحزاب والمرشّحين والحملات  
والعمليات الانتخابية  
مثل حجم مصاريف الانفاق على الحملات الانتخابية.

وهناك نوعان من أنظمة الانتخابات:

الانتخاب الفردي

وفيه يتم تقسيم إقليم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة بحسب عدد المقاعد في البرلمان ويقوم الناخبون في دائرة انتخابية معينة بانتخاب نائب واحد في البرلمان. ويعتبر هذا النمط الفردي سهلاً وبسيطاً وواضحاً. ومن عيوبه أنه ينشط دور العائلات، وقد يلعب المال فيه دوراً حاسماً في نجاح المرشح وبالتالي تزداد فرص رجال الأعمال وأصحاب الملايين في دخول البرلمان.

الانتخاب بالقائمة النسبية

وفيه يتم تقسيم إقليم الدولة إلى عدد من الدوائر الانتخابية الكبيرة، ويقدم كل حزب أو مجموعة قائمة تضم مرشحين، ويقوم الناخبون

في كل دائرة انتخابية بانتخاب القوائم التي قدمتها الأحزاب والمجموعات والتي لا يمكن إجراء تعديلات عليها فيما بعد، لذا سميت هذه الطريقة «طريقة القوائم المغلقة»، وفي هذا النظام يتم توزيع المقاعد الشاغرة على الأحزاب والمجموعات المختلفة بنسبة عدد الأصوات التي حازت عليها. ومن عيوبه أن بإمكان بعض الأحزاب الكبيرة أو رجال الأعمال أن يتحالفوا بقوائم مشتركة لتصبح فرصهم بالربح أكبر بكثير من ممثلي الأحزاب الصغيرة وباقي المجموعات.

وهنا تبرز أهمية الإصلاح الانتخابي من خلال عملية إدخال النظم الانتخابية النزيهة أو تحسين فعالية النظم القائمة أو نزاهتها. بالإضافة إلى مراقبة الانتخابات من قبل جهات حيادية ونزيهة وغالباً تكون من منظمات المجتمع المدني الوطنية أو الإقليمية أو حتى بإشراف من الأمم المتحدة.



## ١٢ المجتمع المدني

من الضروري تحقيق التوازن بين سلطة الدولة من جهة، والهيئات والتجمعات الخاصة من جهة ثانية كي لا تتجرّ الدولة وراء مصالح مسؤوليها لتصبح ملكاً لأفرادٍ محددين، كما يحصل عادةً في الأنظمة الديكتاتورية التي تقوم على إلغاء الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني لتضمن سيطرتها على الدولة، أي دون أي رقابة أو معارضة لفسادها وسرقاتها.

والحزب هو مجموعة من الناس اتفقوا على أفكار ووجهات نظر تمثلهم و تعبر عنهم. والحزب عادة يحاول تمثيل أعضاءه في الدولة عن طريق الانتخابات أو المشاركة في الحكومة. وهكذا إما يشارك الحزب في الحكم ويعبر عن أفكار الناس التي تنتخبه، أو يكون معارضاً للحكومة ويضغط عليها وينتقدها.

وكثرة الأحزاب في الدولة تدل على التنوع الفكري في المجتمع، لكن عند وجود حزب واحد تصبح الدولة دولة الحزب الواحد، وكانت سوريا دولة من هذا النوع حتى فترة قريبة رغم وجود أحزاب شكلية فيها.

أما النقابة فهي مختلفة عن الحزب وهي عادة مرتبطة بهن وحرف محددة وتمثل أصحاب المهن هذه وترعى مصالحهم، كتقابة العمال أو الفلاحين.

ومن الضروري أن تكون النقابات مستقلة وغير خاضعة لأي حزب كي تلعب دورها الطبيعي في الضغط على الحكومة بحال انتهكت حقوق أعضائها.

أما المجتمع المدني فهو عبارة عن مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية بالإضافة إلى النوادي والمؤسسات والجمعيات. وجزء كبير من أنشطة المجتمع المدني هي أنشطة تطوعية تشمل تقديم الخدمات، والتأثير على السياسات العامة ومشاركة المعارف ونشر المعلومات وممارسة الضغط على صانعي السياسات وأصحاب القرار.

والحرية الشخصية هي من ميزات المجتمع المدني، أي أن يعبر الشخص عما يفكر فيه وما يحلم به ويتجمع مع أشخاص يشاركونه هذه الأفكار والأحلام في منندبات ونوادٍ شبابية وبدون أن يتعرض للمساءلة أو العقاب أو الاعتقال من قبل أي جهة دون محاكمة عادلة وتمارس عليه دور الإرهاب الفكري والنفسي والجنسدي.

الدولة هي مسؤوليتنا جميعاً... ومسؤولية كل منا أن يحافظ عليها وألا يسمح لأي كان أن يسرقها ويحوّلها لدولة دكتاتورية لشخص أو عائلة أو حزب ولا يمكن تحقيق هذا دون أحزاب حرة ونقابات مستقلة ومجتمع مدني قوي.

## ١٣ الدولة المدنية

الدولة المدنية هي الدولة التي تحمي كل مواطنيها بغض النظر عن اختلاف القومية والدين والفكر، وعادة ما تكون مبنية على مجموعة من المبادئ أهمها أن تكون الدولة قائمة على أساس العدل والتسامح وقبول الآخر والمساواة بالحقوق والواجبات، كي تحفظ حقوق كل الناس، ويكون هناك سلطة عليا هي سلطة الدولة يلجأ لها المواطن في حال انتهكت حقوقه. والكل في هذه الدولة يجب أن يتقبلوا عادات وتقاليد وأفكار الناس المختلفين عنهم ويحترموا اختلافهم.

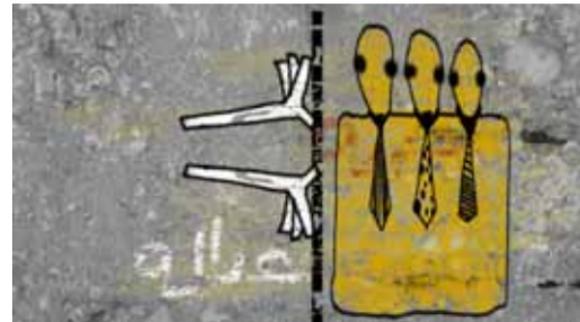
ومن مبادئ الدولة المدنية أيضاً أن تتواجد الثقة بين الناس أنفسهم وبين المؤسسات نفسها وبين المؤسسات والناس. وهذه الثقة تُبنى على قوة القانون الذي هو فوق الجميع وهو الذي يحمي كل المواطنين من بعضهم البعض ومن بطش المؤسسات والدولة أيضاً وهذا ما يسمى بمبدأ سيادة القانون.



وبالنتيجة فالبلد هي لمواطنيها ومن الضروري أن تعمل على ألا يسرقها أحد مرة أخرى باسم الدين أو العشييرة أو أي شي آخر لا يتفق عليه أهل البلد... ومن الضروري أن تعرف ما هي الدولة المدنية من تجارب الدول المدنية وليس عن طريق أشخاص لا يعرفون حتى أنواع الدولة.

ومن مبادئ الدولة المدنية ألا يختلط الدين بالسياسة، أي ألا يتدخل رجال الدين بعمل السياسيين ولا يستغل السياسيون الدين لأي مصلحة من مصالحهم لكن هذا لا يعني أن الدولة المدنية تعادي الدين أو ترفضه، بل هي ضد استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية، وهذا يتعارض مع مبدأ التعددية التي تقوم عليه الدولة المدنية.

وأهم ركيزة من ركائز الدولة المدنية هي مبدأ الديمقراطية والتي تمنع أي فرد أو عائلة أو حزب من أن يسرق الدولة غصباً لتصبح باسمه.



العلمانية كمصطلح تعني فصل المؤسسات الدينية عن السلطة السياسية في الدولة، وحين نربط العلمانية بالدولة يضاف للمعنى السابق عدم قيام الحكومة أو الدولة بإجبار أيّ كان على اعتناق وتبني معتقد أو دين أو تقليد معيّن غصباً، سواءً كان هذا بشكل مباشر أو غير مباشر. وتعني أيضاً أنه لا دين معيّن كدين رسمي للدولة رغم أنها من الممكن أن تستوحي تشريعاتها من دين معين كما سنرى في الأمثلة التي سنذكرها.

بعض الدول تنصّ دساتيرها صراحةً على هويتها العلمانية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكوريا الجنوبية والهند وكندا. وهناك دول أخرى، لا تتواجد إشارة للعلمانية في دساتيرها لكن بالمقابل لم يتم تحديد دين محدد للدولة، ونصّت قوانينها على المساواة بين جميع المواطنين وعدم تفضيل دين محدد وهي بالتالي تعتبر دولاً علمانية أيضاً.

وهناك دولٌ تنصّ دساتيرها على دين معين للدولة مثل: مصر واليونان لكن دساتيرها بالمقابل تحتوي على المبادئ العلمانية العامة، كالمساواة بين جميع مواطنيها وكقالة الحريات العامة، مع تقييد لهذه الحريات، يختلف حسب الدولة.

وهناك بلدان أخرى مثل مالطا، وهي دولة ليست علمانية لدين الدولة الرسمي هو المسيحية الكاثوليكية، لكن بالمقابل نسبة تقييد الحريات العامة في مالطا هو أقل بكثير من دول أخرى كمصر والتي تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع فيها.

المثال المصري ينطبق على عدد كبير من الدول وهذا دفع بعض الباحثين لعمل تعديلات لتوضيح هذا المصطلح أكثر فبدلوا «الدولة العلمانية» بـ «الدولة المدنية»، واقتروا مصطلحاً ثالثاً وهو «دولة مدنية بمرجعية دينية» وعارض كثيرون هذه الفكرة لأنها تفرّغ مبادئ المساواة والحريات العامة من مضمونها وتحصنها بقلب معيّن.. أي هي دولة دينية بإطار مدني.

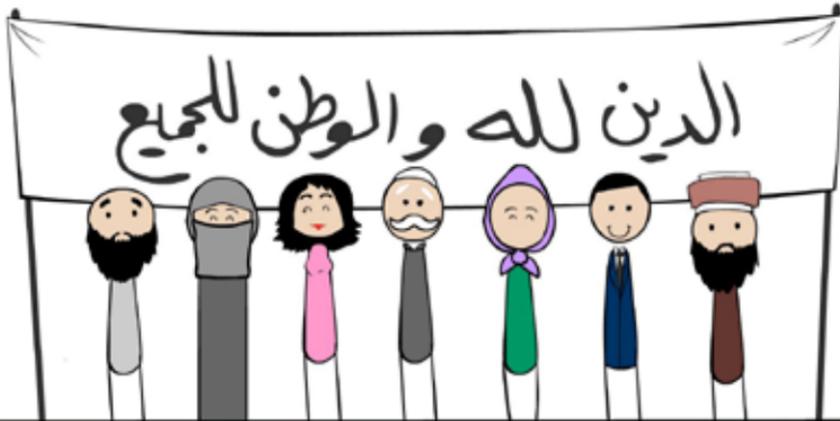
وهناك الكثير من الجدل حول كثير من الدول المصنفة على أنها علمانية لكن فيها تبايناً بالالتزام بفصل الدين عن الدولة، فعلى سبيل المثال: جدول العطل الرسمية في فرنسا مقتبس بغالبينه من الأعياد الكاثوليكية، وكذلك تقدم الدولة جزءاً من أموال دافعي الضرائب لتمويل المدارس الدينية.

وفي الهند والتي هي أيضاً دولة علمانية.. تقدّم الدولة سنوياً إعاناتٍ للحجاج المسلمين.

أما أستراليا وهي دولة علمانية أيضاً فتدعم حكومتها الصلاة المسيحية في المدارس الحكومية وتمول المدارس الدينية كما في فرنسا.

وبذلك يقتصر مفهوم العلمانية بالتنفيذ على عدم تقييد أي حرية دينية أو ممارسة للشعائر الدينية أو تمييز بين معتنقي مختلف الأديان في مناصب الدولة والحياة العامة والذي يعتبر من المبادئ المشتركة بين جميع الدول المصنفة كعلمانية.

وهكذا نرى أن العلمانية ليست ضد الدين أو رجال الدين وإنما هي ضد تقييد الحريات الدينية أو إعطاء امتيازات خاصة لدين محدد رغم أن هذا يحصل كاستثناءات في عدة دول علمانية. ومفهوم العلمانية حين يتعلق بالدولة يتقاطع كثيراً مع مفهوم الدولة المدنية.



- 
- ١ السلم الأهلي
  - ٢ حماية النساء خلال النزاعات
  - ٣ العدالة الانتقالية
  - ٤ الحكومة الانتقالية
  - ٥ حقوق الإنسان
  - ٦ المواطنة
  - ٧ المشاركة السياسية للنساء
  - ٨ الدستور
  - ٩ الديمقراطية
  - ١٠ ماهي الفدرالية؟
  - ١١ الانتخابات ومراقبتها
  - ١٢ المجتمع المدني
  - ١٣ الدولة المدنية
  - ١٤ العلمانية